

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبدود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

المدعي : (ح . ج . ك . ر) الامين العام لحزب الوفاء الوطني العراقي/إضافة
لمهامه وأصالة عن نفسه - وكيله المحامي (أ . ف . ع) .

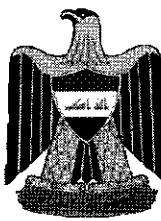
المدعى عليه : محافظ البنك المركزي العراقي/إضافة لوظيفته - وكيله الموظفان

الحقوقيان (م . غ . م) و (أ . ف . ح) .

الادعاء :

أدعى وكيل المدعي أن محافظ البنك المركزي إضافة لوظيفته أصدر فنات نقدية من العملة العراقية مكتوبأ عليها أسم المحافظ بشكل صريح ومخالف للقوانين والأنظمة وأن إضافة أسم المحافظ لا سند له من القانون ، ذلك لأن القانون رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) خلامن نص يخول المدعي عليه إضافة اسمه الشخصي على العملة . وأن القانون الملغى رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩ نصت المادة (٣٥/أولاً) منه على عدم ذكر اسم المحافظ وإنما خولته توقيعه على الأوراق النقدية . ومنذ صدور العملة في عام ١٩٣٣ لم يقدم أي محافظ على أدراج اسمه على عملة نقدية سابقة وأن هذا الاجراء مخالف للأعراف الدولية . وطعن المدعي بعدم دستورية الامر الصادر

كوٌّارد عِرَاق
داد كاير بالآلي ئيتنقىحادي



جمهوريَّة العراق
المُحكمةُ الاتِّحاديَّةُ العُلَيَا

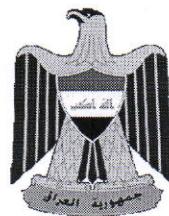
العدد : ٢٠٠١٨ / اتحادية / اعلام

من المدعى عليه الذي خول نفسه بنفسه إدراج اسمه الشخصي على العملة الورقية وطلب الغاء الطبعة المذكورة ومنع تداولها . وتم تبليغ عريضة الداعى للمدعى عليه اضافة لوظيفته ، فأجاب عليها باللائحة المرسلة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٢٤ التي جاء فيها ان المدعى لا مصلحة له في إقامة هذه الدعوى ، وفق الشروط التي تتطلبها المادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا . كما أن البنك المركزي هو المختص بإصدار العملة حسب قانونه رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) المعدل ويوجب اللوائح التنظيمية كما أن المدعى أشار الى قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤ لسنة ١٩٧٦) الذي يعد ملغيًا بصدور القانون النافذ ، وأدى المدعى ان البنك قد خالف الاعراف الدولية دون ان يبين هذه الاعراف . وبين وكيل المدعى عليه ان اتجاه المشرع بالنسبة للتوفيق ، نصت عليه الفقرة (ثالثاً) من المادة (١٠) من قانون التوقيع الالكتروني وهذا يدل على ان لم يلزم أن يتخذ التوقيع شكلاً معيناً وأنما مجرد رموز تدل على منشائتها . كما أن طلب المدعى سحب العملة فإن ذلك سيؤدي الى تكليف الاقتصاد الوطني مبالغ طائلة بدون سبب وجيه وطلب رد الدعوى وعين موعد للمرافعة وتبلغ الطرفين ، فحضر وكيل المدعى ووكيل المدعى عليه ، كرر وكيل المدعى عريضة الداعى وطلب الحكم بموجبها أجاب وكيل المدعى عليه نكرر ما جاء بإنتحتا الجوابية ونطلب رد الدعوى . وكرر وكيل الطرفين أقوالهما وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم التالي علناً .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن وكيل المدعى قد طعن بموجب عريضة دعواه بعدم دستورية الامر الذي أصدره المدعى عليه إضافة لوظيفته والذي خول نفسه بموجبه بإدراج اسمه الشخصي على العملة الورقية العراقية

٢



كو٧ ماري عيراق
داد كاكي بالآي ئيتتيحادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٢٠١٨ / اتحادية / اعلام

ويذلك يكون قد خالف أحكام القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك الاعراف الدولية في النظم الديمقراطية ، دفقت المحكمة الاتحادية العليا طلب المدعى فوجدت أن موضوع دعواه هو قرار صادر من المدعى عليه إضافة لوظيفته بالوصف الوارد في الدعوى ولم يبين المدعى المادة الدستورية التي خالفها القرار موضوع الدعوى وهي بهذا الوصف يخرج النظر فيها عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٣) من الدستور . وبناء عليه قرر الحكم برد دعوى المدعى من هذه الجهة وتحميله المصاريف وأتعاب محامية وكيله المدعى عليه إضافة لوظيفته ومقدارها مئة الف دينار وصدر الحكم باتاً وبالاتفاق استناداً لأحكام المادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا والمادة (٩٣) من الدستور وأفهم علناً في ٢٠١٩/١/٢٨ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صالح النقشبendi

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميغائيل شمشون فس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن

زهراء

٣